والان في ثلاثة اقوال الاول ان القديم هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده والان في مثال
اول له سواء كان وجوديا او عدميا فكل قديم ان في وله على الثاني اذ القديم هو القائم
بنفسه الذي لا اول لوجوده والان في مثال اول له عدميا او وجوديا قائما بنفسه او
بغيره وهذا هو الذي يفهم من كلام السعد الثالث ان كلا منهما لا اول له وجوديا او عدميا
قائما بنفسه او لا وعلى هذا فما سيأتي فان قلت الاول الصفات السلبية لا توصف
بالقدم ويوصف بالان لية بخلاف الذات العلية والصفات الثبوتية فانها يوصفان
بالقدم ويوصف بالان لية وعلى الثاني الصفات مطلقا لا توصف بالقدم وتوصف بالان لية
بخلاف الذات العلية فانها توصف بكل منهما وعلى الثالث كالسعد الذات والصفات
مطلقا يوصفان بالقدم والان لية فقد بين قوله كذا ابتدا التنوين للتنويع والتعظيم
اي نوع من انواع التعاظم مثل المذكور من الوجود والقدم في الوجود له تعالى فاسم
الاشارة عائد على المذكور من الوجود والقدم والجامع هو الوجود له تعالى والمراد
به في حقه تعالى عدم الاحتياج للوجود وان ثبت ذلك عدم افتقاره لوجود وليل
البقاء ان لوجوز عليه العدم لاستحال عليه القدم لما تقدم في كلام المصنف قوله
ولا يجوز عليه العدم عليه فقط يستحيل القدم كيف وقد سبق قريبا وجوب
القدم له تعالى وكل ما ثبت قدمه استحال عدمه وقد انفقت العقل على هذه
القضية كما في الفخاري على الكبرى وارد عليها عدم سلفي ان لله فانه قديم بنا
على القول بتوادف الان لي والقديم فهو تعدم المستحيل فلم جاز ان تقطع بوجوده
فيما لا يزال اجيب بان هذه القاعدة انما هي في القديم الوجودي اذ الدليل
إنما قام فيه كما ذكر الامام ابن زكري وقال الفنري ان الايراد من اصله مدفوع
بان وجوده قاطع عدمنا فيما لا يزال في الازل والا لوجب تاخر ان لي وهو
محال قال العلامة اليوسي وهو ظاهر لكن قال العلامة الاسير ولك ان تقول
لم يظهر لقولهم كل قديم فهو باقي فانقطاع الاستمرار فيما لا يزال مفر فالظاهر
الجواب الاول اه لا يقال اي فرق بين عدمنا وعدم المستحيل كالشريك فان

كلا

كلا منهما واجب في الازل لانا نقول وجوب عدمنا مقيد بالازل فهو كذلك فيما
لا يزال واما عدم المستحيل فهو واجب على الاطلاق تنبيه علم مما تقدم ان الله
تعالى لا اول له ولا اخر وان عدمنا في الازل له اول له واخر واما المخلوقات
فلها اول واخر وعذاب النار له اول ولا اخر له فكل منها باق لكن شرعا لا عقلا
لان العقل يجوز عدمها قال اقسام اربعة قوله لا يشاء بالعدم اي لا يخطر بالها
والمراد من ذلك انه لا يخفى عدم لان حقيقة المخالطة تقتضي الاجتماع والبقا
فيجتمع مع العدم الا ان يقدر مضاف اي يجوز العدم وهو المبطل في قوله السيد
الا كل شيء ما خلا الله باطل ولو نعيم لا محالة زائل
اي ليس نعيم الدنيا كما يدل عليه بقية القصيدة فلا يرد عليه نعيم الجنان واحترز
بالمقارنة عما لو شك في بقائنا فانه يشاء بالعدم وخلط به لانه مقارنة استمرار الوجود
زمانيا تساعدا وهذا مستحيل في حقه تعالى لان الزمان حركة الفلك او مقارنة متجدد
موهوم لمتجدد معلوم كالذي قولك اتيك طلوع الشمس فالزمان هو مقارنة المتجدد
الموهوم لطلوع الشمس المتجدد المعلوم وكل من حركة الفلك والمقارنة المذكورة
حادث ولا يتقوم بالحادث الا من لا مثله ومحل كونه مستحيلا اذا كان على وجه الحصر
بان يقال لوجوده ليس الا في زمان والا فهو تعالى والله فهو وجود قبل كل شيء وبعد
ومعه قوله وانه لما بينا ان العدم محال اي واجب له تعالى انه محال الحوادث
التي يلحقها العدم فهو بفتح الهمزة من ان واسمها الضمير العائد عليه تعالى وخبرها
محال وتعلقه به الجار والمجرور قبله وانما قدمه لفرورة النظم وما واقعة
على الحوادث وعائدها محذوف وان وما دخلت عليه في تاويل مصدر موطوف على
الوجود والتقدير واجب له تعالى محالية الحوادث التي يلحقها العدم وبذا
يندفع ما في حاشية الشيخ العدوي من ان في كلام المصنف حذف الصفة مخالفة
لانه مخالف ووجه اندفاع ذلك ان قاعدة سبك أن المفتوحة بمصدر منخيل
وهو شايع في اللغة فلا ينبغي فيه تسمح وخفي ذلك على معلوفا على الوجود اذ لي من